



وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Séniors
Ministry of Family, Woman, Childhood and seniors



البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المُراعي للنوع الاجتماعي



البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية

مارس 2022



"رائدات":

نحو تكافؤ الفرص

في صنع التنمية وخلق الثروة.



السيدة آمال بلحاج موسى

وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

بقدر ما يعدُّ العملُ قيمةً ثابتةً في حياة الشعوب فإن الحلم يظل حقًا مشروعًا لكل تونسيّة. وتعزيزًا لالتزام الدولة التونسية الرّاسخ بهذه القيم، وضعت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ البرنامج الوطنيّ الأوّل لريادة الأعمال النسائيّة "رائدة" الذي انبنى على مؤشرات إحصائية حول البطالة تبين أنّ الإناث أكثر عرضة للبطالة من الذكور، حيث تمثل نسبة العاطلات عن العمل 22.2 % مقارنة بالرجال 12.4%. وتتعمّق الهوة بين الجنسين عند تحليل المعطيات المتعلقة ببطالة حاملي الشهادات العليا، إذ نلاحظ تضاعف النسبة لدى الإناث مقارنة بالذكور. ويعكس هذا الفارق الوضعية المتدنيّة للنساء في مجال التّمكن الاقتصادي هذا إلى جانب عملهن في القطاع غير المهيكّل.

وقد مكّن البرنامج الوطنيّ "رائدة" من إحداث 4463 مشروع منها 3932 مشروع متناهي الصّغر و531 من المشاريع الصّغرى والمتوسطة باعتمادات جمليّة قاربت الـ 40 مليون دينار بالإضافة إلى خلق حوالي 6216 موطن شغل مباشر. كما كان لهذا البرنامج دورٌ إيجابيّ في تثمين ونشر ثقافة ريادة الأعمال النسائيّة وتعزيزها من خلال التركيز على النساء حاملات الشهادات العليا في إطار الانفتاح على الشراكات مع القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني، وخلق مسالك التمويل.

وحتى يتحوّل الحلم إلى حقيقة ارتقت "رائدة" إلى "رائدات" لتشمل أكثر ما يمكن من نساء تونس المبادرات والفاعلات من أجل غد أفضل تُثبت فيه المرأة التونسية تميّزها في جميع المجالات، باعتبار أن برنامج "رائدات" يستهدف الفئات التالية: رائدات ذات الأولوية، رائدات سلاسل القيم، رائدات مساندات، رائدات مبتكرات، رائدات تطوير، رائدات متضامات ورائدات فلاحات. وسيعمل البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" خلال السنوات الخمس القادمة على خلق 3000 مشروع باعتمادات تقدر بـ 50 مليون دينار وذلك بمعدل 600 مشروع سنوياً بالإضافة إلى إسناد جيل جديد من القروض المتوسطة والكبرى تتراوح قيمتها من 100 إلى 300 ألف دينار.

وسيتواصل الجهد الوطني في خطة التمكين الاقتصادي حتى تتبوأ المرأة التونسية المكانة التي تستحقها والتي تضاهي إرادتها القوية وعزيمتها المقاومة للصعوبات والتي ترنو، دون هوادة، إلى تحسين الواقع الاقتصادي وتحقيق الاستقلالية المادية. ذلك أن التمكين الاقتصادي للمرأة يمثل الآلية الأمثل لتحقيق معاني المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، والتي تقتضي بأن تكون المرأة التونسية فاعلة أكثر فأكثر في معركة التنمية والدفع بالاستثمار الوطني إلى آفاق أكثر رحابة واتساعاً لتطلعات مجتمعا.

ولقد بذلنا قصارى الجهد في التفاوض مع البنوك حتى نتّمكن من إمضاء اتفاقيات شراكة معها لضمان أفضل ما يمكن من نسب عمولة وفوائض قيمة وامتيازات للباعات التونسيات. كما أخذت وزارة الأسرة والمرأة على عاتقها تأمين التمويل الذاتي من القرض على أن يتمّ استخلاصه بعد فترة إمهال طويلة دون فائض قيمة. إضافة إلى دعم الباعات للمشاريع في المرافقة الفنية اللازمة حتى تبعث مشاريعهنّ وفق دراسة علمية وإمام كامل بمختلف مقومات نجاح المشروع.

"رائدات" لنساء المشاريع الصغرى والمتوسطة والكبرى

"رائدات" لنساء المبادرة والعازمات على خلق الثروة

"رائدات" لصاحبات المشاريع الذكية والتميّزة

"رائدات" للعارفات بحاجيات السوق في تونس والعالم.



1- تقديم:

تحتل الإحاطة بالمرأة مكانة مهمة صُلب المنوال التنموي للدولة التونسية الذي يركز بالخصوص على عضوية العلاقة بين جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية.

وتسعى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن إلى تعزيز الهياكل وتطوير التشريعات وتوفير الآليات بما يسهم في مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في المجتمع من خلال هذا المنوال التنموي شامل الأبعاد، حيث تنامت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة مساهمة المرأة في الوسطين الريفي والحضري في الدورة الاقتصادية من خلال اقتحامها لعدد القطاعات الواعدة نتيجة تطور نسب استفادتها من مختلف برامج التكوين وتحسن نفاذها إلى مختلف مصادر التمويل والاستثمار. كما تعمل الوزارة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 السبعة عشر وخاصة منها ذات الصلة الوثيقة بالمرأة والمتمثلة أساسا في الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، بالإضافة إلى الهدف العاشر المرتبط بالحد من أوجه عدم المساواة.

وقد تمت بلورة تلك الأهداف من خلال توجهات المخطط التنموي 2016-2020 والمتمثلة في ما يلي:

- ✓ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة والميزانيات وفي الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا،
- ✓ تفعيل الحقوق الإنسانية للمرأة بما يُراعي المساواة بين الجنسين ويتمشى مع بنود الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية،

✓ النهوض بأوضاع المرأة وتقليص الفوارق ودعم تكافؤ الفرص بين النساء وبين الجنسين وكذلك بين الوسطين الحضري والريفي بما ييسّر تمكينهنّ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويضمن مشاركتهنّ الفعّالة في الحياة العامّة.

وتلبية لهذه الأهداف وتحديد الهدف الخاصي المتعلق بدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وضعت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن **الخطّة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة"** التي امتدت طيلة فترة المخطط التنموي (2016-2020) والتي تهدف إلى التقليص من نسبة البطالة لدى النساء والفتيات سواء من ذوات المستوى العلمي الضعيف والمتوسط أو الحاملات للشهادات العليا.

وقد تم خلال الفترة المنقضية العمل على تطوير قُدرات النساء في مجال المبادرة الاقتصادية وتشجيعهن على الانتصاب للحساب الخاص في العديد من القطاعات الواعدة والعمل على تطوير نسب استفادتهن من مُختلف برامج التكوين وتأمين المرافقة والمتابعة والمساعدة على تسويق المنتجات والنفاذ إلى مختلف مصادر التمويل والاستثمار التي وفرتها الوزارة من خلال إحداث خط تمويل للمشاريع النسائية متناهية الصّغر والصّغرى وذلك بالشّراكة مع البنك التونسي للتضامن.

وقد انطلق تنفيذ هذا البرنامج منذ سنة 2016 إلّا أنّ بدايته الفعلية كانت في سنة 2017 من خلال استغلال الاعتمادات التي تمّ رصدها لبرنامج مقاومة الإرهاب في مرحلة أولى في 14 ولاية داخلية ذات أولوية ثم توسّع ليشمل كل ولايات الجمهورية. كما تم التدخل لإحداث خط تمويل لدى البنك التونسي للتضامن قصد تمكين باعثات المشاريع من قروض لتمويل إحداث مشاريعهن.

وقد مكّن هذا البرنامج من إحداث **4463** مشروعاً منها **3932** مشروع متناهي الصّغر و **531** مشاريع صغرى ومتوسّطة باعتمادات جمالية قاربت الـ **40** مليون دينار، كما ساهم في خلق حوالي **6216** موطن شغل مباشر، وكان له الدور الإيجابي في تثمين وتعزيز ونشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية من خلال التركيز

على النساء الحاملات للشهائد العليا مع الانفتاح على الشراكات مع القطاع الخاص وخلق مسالك التمويل.

وسعيا لمزيد تطوير برنامج "رائدة" والوقوف على جميع الإشكاليات والعمل على تجاوزها خلال المخطط القادم، نستعرض فيما يلي أهم النتائج المسجلة مع تقويم لمختلف مراحل البرنامج وعرض التوجهات المستقبلية التي سيقع اعتمادها في المخطط القادم 2021-2025.

2- طرق تدخل البرنامج:

• قروض تمويل مشاريع متناهية الصغر:

مُوجهة أساسا لصاحبات الكفاءة المهنية، ولا تتجاوز قيمة القرض 10 آلاف دينار بنسبة فائدة 0% وفترة إمهال تمتد على 6 أشهر.

• قروض تمويل مشاريع صغرى ومتوسطة:

مُوجهة لخريجات التعليم العالي والتكوين المهني وتتراوح قيمة القرض بين 10 و100 ألف دينار دون ضمانات عينية أو تمويل ذاتي، تُسترجع 80% من هذه القيمة بفائض وذلك بعد فترة إمهال مدتها ستة أشهر، في حين تسترجع 20% منها دون فائض وبعد فترة إمهال بسنتين اثنتين.

3- الاعتمادات التي تم رصدتها لتنفيذ البرنامج إلى حدود نهاية سنة 2019:

تم في إطار برنامج "رائدة" وإلى حدود سنة 2019 رصد وتنفيذ اعتمادات تقدر بـ 24,005454630 مليون دينار توزعت على عديد البرامج مثلما ما يبيّنه الجدول التالي:

الوحدة: الدينار

جدول رقم 01: الاعتمادات التي تم رصدها لتنفيذ برنامج رائدة 2015 - 2019

السنة	برنامج مقاومة الإرهاب	الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية	الخطة الوطنية للمتكمين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط في الريفي	اعتمادات خارج البرامج	جملة الاعتمادات المرصودة
2015	0	0	0	200.000	200.000
2016	3.000.000	0	0	0	3.000.000
2017	3.218.000	740.000	0	0	3.958.000
2018	1.413.000	6.260.000	1.239.923	0	8.912.923
2019	1.655.155	6.279376,630	0	0	7.934.531,63
المجموع	9.286.155	13279376,63	1.239.923	200.000	**24005454,630

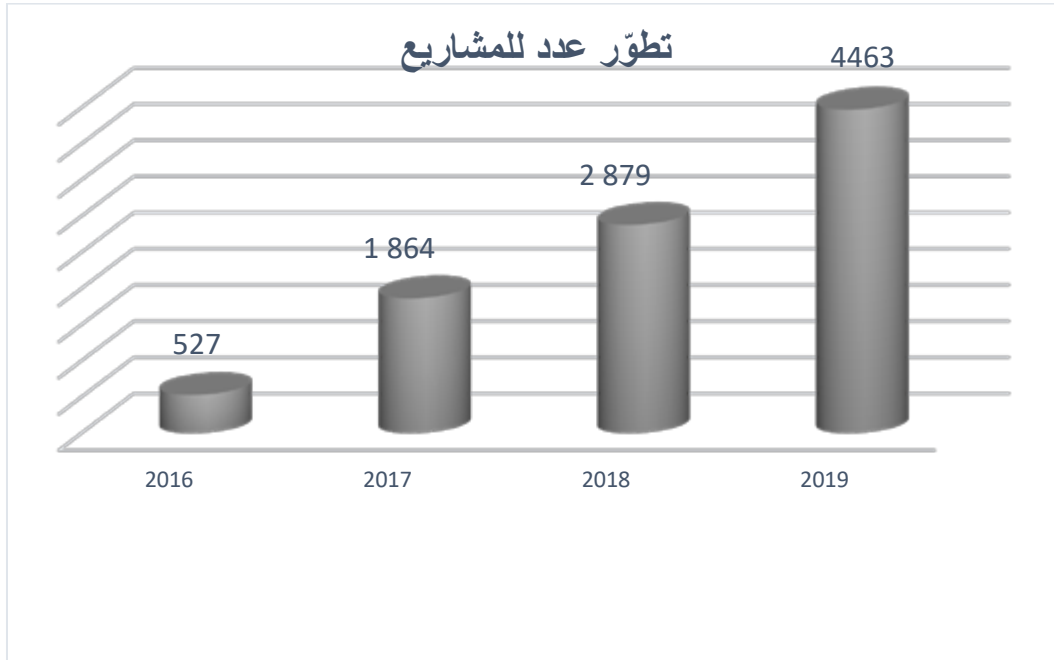
تنفيذ البرنامج في الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2020:
وفي نطاق الاعتمادات التي تم رصدها لتنفيذ برنامج "رائدة" والتي تُقدّر بـ 24.005.454,630 د إلى حدود نهاية سنة 2019، تمّ بعث 4463 مشروع نسائي تتوزع حسب السنوات كالتالي:

الوحدة: الدينار

جدول رقم 02: تنفيذ البرنامج بين سنتي 2016 و2020

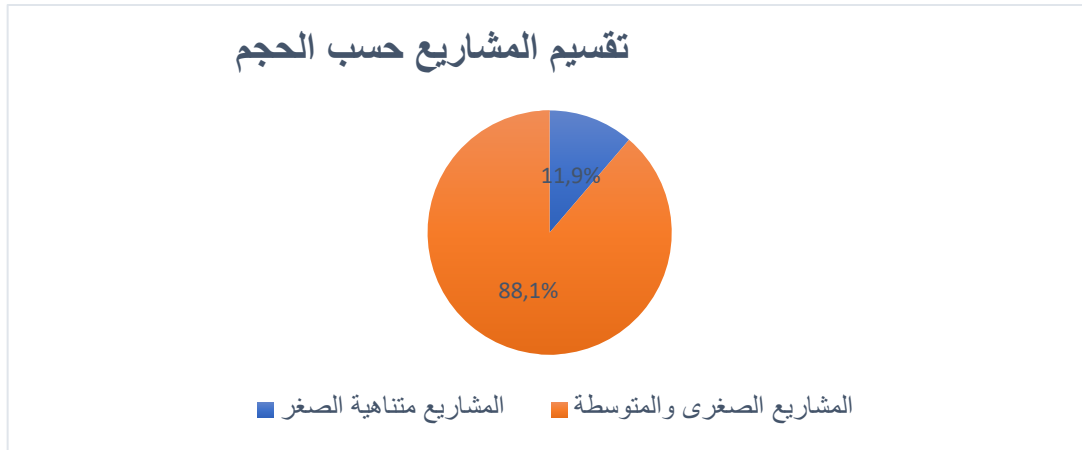
السنة	عدد المشاريع المحدثّة	الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة
2016	529	*3.200.000
2017	1335	3.958.000
2018	1015	8.912.923
2019	1621	7.934,53163
المجموع	4463	24005454,630

رسم بياني رقم 01:
تطور عدد المشاريع الممولة بين سنتي 2016 و2019



وتنقسم المشاريع المُحدثة بين مشاريع متناهية الصّغر وتقدر بـ 3932 مشروعاً أي بنسبة 88,10% من نسبة المشاريع المحدثّة ، أما المشاريع الصّغرى والمتوسطة فتقدر بـ 531 مشروع بنسبة 11,90%.

رسم بياني رقم 02:
نسبة المشاريع الممولة من سنة 2016 إلى سنة 2019 حسب نوع القرض



وهو ما يبينه الجدول التالي:

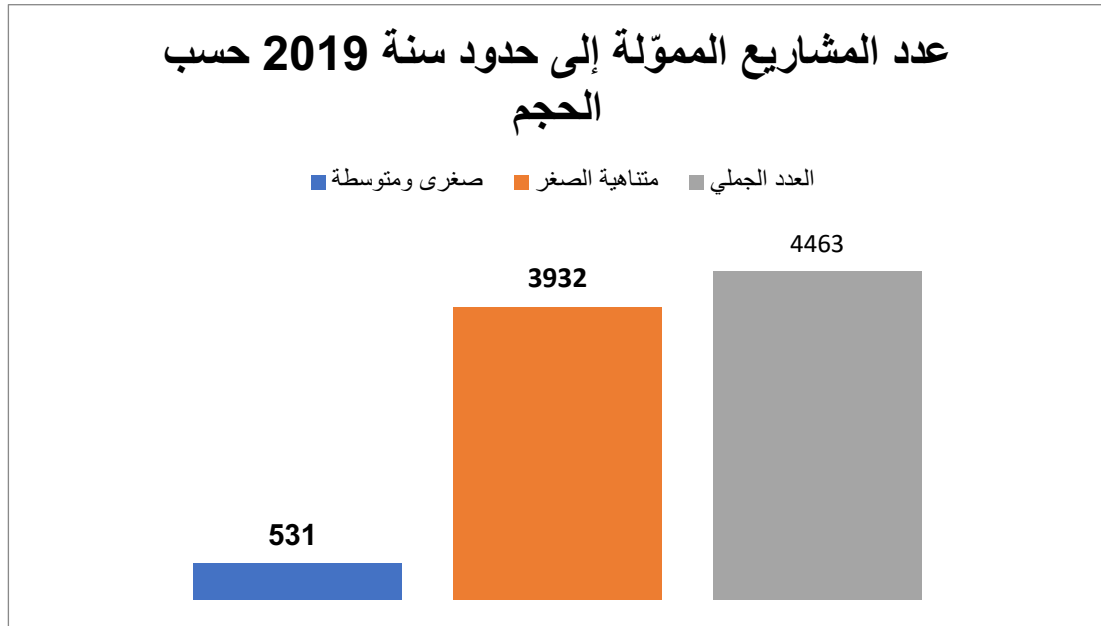
جدول رقم 03: أنواع المشاريع المنجزة ومساهمات الأطراف المتدخلة

الوحدة: الدينار

نوعية المشاريع	عدد المشاريع المحدثّة	عدد مواطن الشغل المحدثّة	مساهمة الوزارة	مساهمة البنك التونسي للتضامن	كلفة الاستثمار
متناهية الصغر	3932	6216	24.859.438	0	24.859.438
الصغرى والمتوسطة	531	1067	3.303.630	11.267.234	14.570.871
المجموع	4463	7283	28.163.068	11.267.234	39.430.309

- متوسط تكلفة المشروع: 8834,933 د
- متوسط تكلفة إحداث مواطن شغل: 5414,02 د
- متوسط إحداثيات الشغل لكل مشروع: 1,63 مواطن شغل/مشروع.

رسم بياني رقم 03:
عدد المشاريع الممولة حسب الحجم



المشاريع مُتناهية الصّغر:

حازت المشاريع المتناهية الصّغر الجانب الأكبر من الاعتمادات المُخصّصة لبرنامج "رائدة" ويرجع ذلك بالأساس إلى قدرتها التنافسية العالية مقارنة ببرامج التمويل الصغير وذلك اعتباراً لنسبة الفائدة المُقدّرة بـ 0% وفترة الإمهال التي تمتد على 6 أشهر، وقد تم تحقيق النتائج التالية:

جدول رقم 04: عدد المشاريع مُتناهية الصّغر وعدد مواطن الشغل المحدثّة

الوحدة: الدينار

عدد المشاريع المحدثّة	عدد مواطن الشغل المحدثّة	مساهمة الوزارة	مساهمة البنك التونسي للتضامن	كلفة الاستثمار
3932	6216	24.859.438	0	24.859.438

- متوسط تكلفة المشروع مُتناهية الصّغر: 6322,33 د

- متوسط تكلفة إحداث موطن شغل من خلال تمويل المشاريع متناهية الصغر: 3999,26 د
- متوسط إحداثات الشغل لكل مشروع: 1,58 موطن شغل/مشروع

المشاريع الصغرى والمتوسطة:

على خلاف المشاريع متناهية الصغر، تم من خلال برنامج "رائدة" إحداث 531 مشروعا أي ما يعادل 11,90% من جملة المشاريع المحدثّة ويرجع ذلك بالأساس إلى أهمية المنافسة في هذا المجال وأهمية الحوافز المقدمة من الجهات مما يجعل الإقبال على هذا التمويل ضعيف، وقد تم تحقيق النتائج التالية:

جدول رقم 05: عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة المحدثّة

الوحدة: الدينار

عدد المشاريع المحدثّة	عدد مواطن الشغل المحدثّة	مساهمة الوزارة	مساهمة البنك التونسي للتضامن	تكلفة الاستثمار
531	1067	3.303.630	11.267.234	14.570.871

- متوسط تكلفة المشروع الصغير والمتوسط: 27440,435 د
- متوسط تكلفة إحداث موطن شغل من خلال تمويل المشاريع متناهية الصغر: 13655,924 د

- متوسط إحداثات الشغل لكل مشروع: 02 موطن شغل/مشروع

4 - توزيع المشاريع المحدثّة حسب الولايات:

تتوزع المشاريع المحدثّة في إطار برنامج "رائدة" على 24 ولاية كما يلي:

جدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للمشاريع والتمويل من سنة 2016 إلى سنة 2019

الولاية	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار	عدد مواطن الشغل المحدث
أريانة	162	2002658	185
تونس	274	4080201	296
بن عروس	221	2559684	389
منوبة	184	1761716	189
نابل	109	1046649	200
بنزرت	168	1396432	275
زغوان	100	896090	216
باجة	142	824789	211
الكاف	202	1078656	396
جندوبة	350	2149246	624
سليانة	181	951700	221
القيروان	153	1431394	232
القصرين	176	1375533	370
المهدية	116	831937	187
سوسة	193	3070883	311
المنستير	193	2618161	423
سيدي بوزيد	135	881071	214
صفاقس	230	2236945	479
قفصة	76	891889	94
قابس	204	1622225	359
قبلي	187	1031261	228
توزر	244	1481126	266
مدنين	276	2138091	618
تطاوين	187	1071973	300
المجموع	4463	39.430.310	7283

وقد بلغ عدد المشاريع متناهية الصغر 3932 مشروعاً باعتمادات تُقدَّر بـ 24.859.438 د، ويبين الجدول التالي ترتيب الولايات حسب المشاريع المحدثّة:

جدول رقم 07: ترتيب الولايات حسب عدد المشاريع متناهية الصغر وتمويلها من سنة 2016 إلى سنة 2019

الترتيب	الولاية	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار	عدد مواطن الشغل المحدث
01	جندوبة	332	1.735.057	590
02	مدنين	260	1.751.042	571
03	توزر	227	977.482	234
04	صفاقس	198	1.312.748	388
05	قابس	198	1.354.749	347
06	الكاف	191	795.421	375
07	تونس	188	1.588.446	196
08	تطاوين	184	1.015.010	292
09	قبلي	180	899.955	221
10	بن عروس	174	1.315.264	286
11	سليانة	174	856.815	208
12	القصرين	161	1.033.149	325
13	منوبة	159	1.262.108	162
14	بنزرت	148	978.741	240
15	المنستير	146	1.135.580	259
16	باجة	140	743.573	206
17	سوسة	139	1.159.098	212
18	سيدي بوزيد	132	822.495	209
19	القيروان	127	754.835	176
20	أريانة	125	1007947	138
21	المهدية	110	732.009	177
22	نابل	102	783.512	184
23	زغوان	86	487.574	165
24	قفصة	51	356.829	55
المجموع		3.932	24859438	6.216

وقد بلغ عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة 531 مشروعاً باعتمادات تُقدر بـ 11.267.234 د منها 3.303638 د مساهمة الوزارة (20%) و 11.267.234 د مساهمة البنك التونسي للتضامن (80%)، ويبيّن الجدول التالي ترتيب الولايات حسب المشاريع المحدثّة:

جدول رقم 08: ترتيب الولايات حسب عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة وتمويلها من سنة 2016 إلى سنة 2019

الترتيب	الولاية	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار	مساهمة الوزارة (20%)	مساهمة البنك التونسي للتضامن (80%)	عدد مواطني الشغل المحدثّة
01	تونس	100	2491755	564226	1927529	86
02	سوسة	99	1911785	437206	1474579	54
03	المنستير	164	1482581	341160	1141241	47
04	بن عروس	103	1244420	281453	962967	47
05	أريانة	47	994711	224152	770559	37
06	صفاقس	91	924197	212698	711499	32
07	القيروان	56	676559	150110	526449	26
08	قفصة	39	535060	121247	413812	39
09	منوبة	27	499608	111909	387698	25
10	بنزرت	35	417691	92342	325349	20
11	جندوبة	34	414189	94550	319639	18
12	توزر	32	503644	114979	388664	17
13	مدنين	47	387049	86531	300518	16
14	القصرين	45	342384	77457	264927	15
15	زغوان	51	408516	94185	314331	14
16	الكاف	21	283235	63997	219238	11
17	نابل	16	263137	60682	202456	7
18	سليانة	13	94885	20630	74255	7
19	قبلي	7	131306	28814	102492	7

6	207311	60165	267476	12	قابس	20
6	76892	23035	99928	10	المهدية	21
3	43826	13137	56963	8	تطاوين	22
3	46861	11715	58576	5	سيدي بوزيد	23
2	63960	17256	81216	5	باجة	24
1067	11.267.234	3.303.638	14.570.871	531	المجموع	

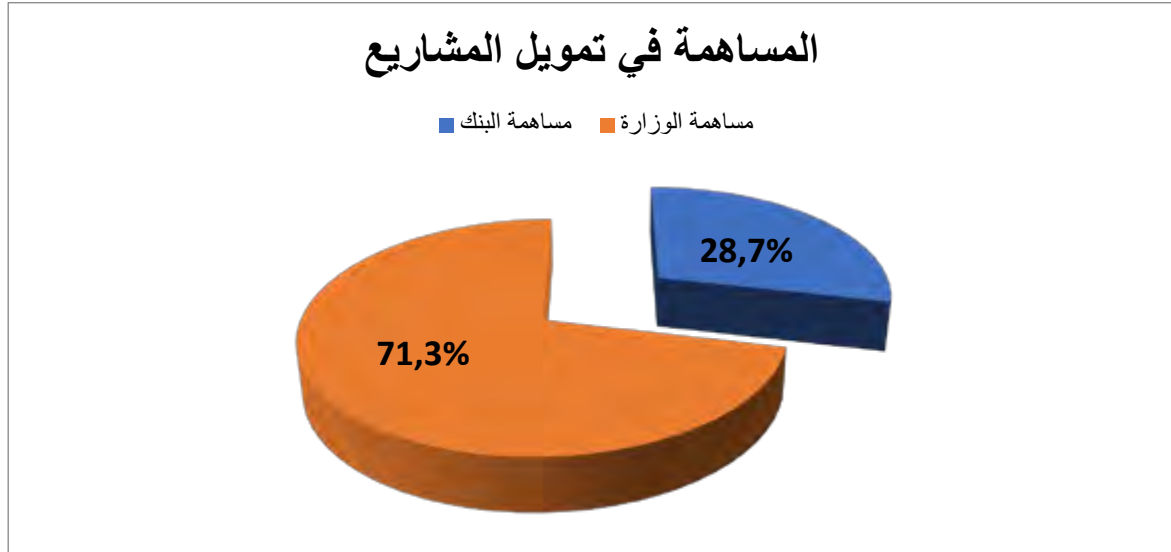
5-تطور استثمارات برنامج "رائدة" بين سنتي 2016 و2019:

تطور الاستثمارات الموجهة لبرنامج رائدة بين سنتي 2016 و2019 وفق الجدول الآتي:

جدول رقم 09: تطور استثمارات برنامج "رائدة" بين سنتي 2016 و2019

السنة	عدد المشاريع المحدثّة	كلفة الاستثمار	مساهمة الوزارة	مساهمة البنك التونسي للتضامن	عدد مواطن الشغل المحدثّة
2016	522	4.095.175	2.632.094	1.463.082	711
2017	1255	8.661.129	6.715.697	1.945.431	2012
2018	1023	11.326.440	7.026.182	4.300.259	1742
2019	1622	14.853.603	11.470.462	3.383.142	2733
2020	41	493.962	266.088	175.321	85
المجموع	4463	39.430.309	28110523	11.267.235	7283

رسم بياني رقم 04: كلفة استثمار وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والبنك التونسي للتضامن في برنامج "رائدة"



جدول عدد 10: تطور الاستثمار في المشاريع المتناهية الصغر بين سنة 2016 وبداية سنة 2020:

السنة	عدد المشاريع المحدثّة	كلفة الاستثمار	عدد مواطن الشغل المحدثّة
2016	452	2.266.324	587
2017	1150	6.133.041	1806
2018	852	5.737.620	1395
2019	1445	10.456.365	2361
2020	33	266.088	67
المجموع	3932	24859438	6216

جدول عدد 11:

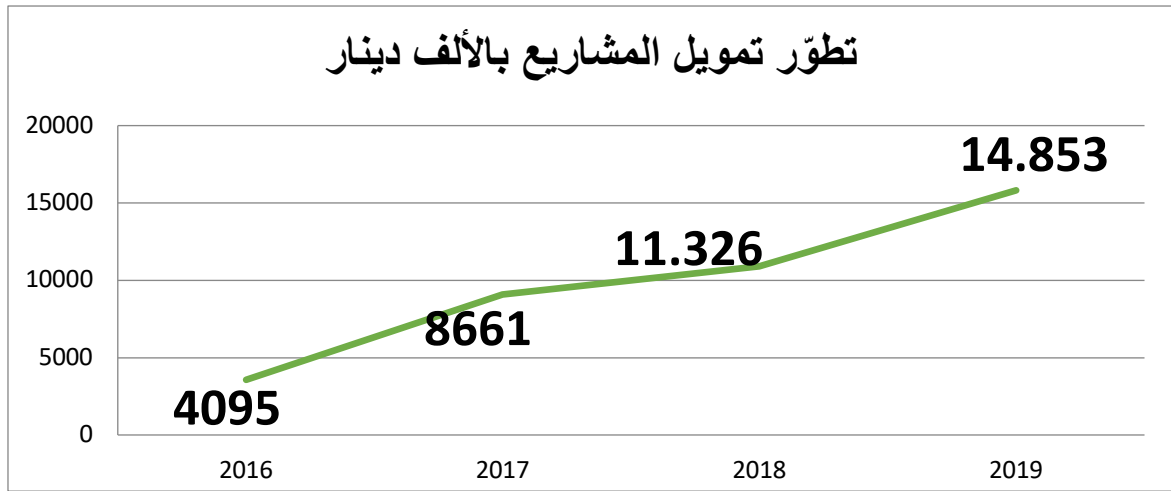
تطور الاستثمار في المشاريع الصغرى والمتوسطة بين سنة 2016 وبداية سنة 2020:

السنة	عدد المشاريع المحدثّة	كلفة الاستثمار	مساهمة الوزارة	مساهمة البنك التونسي للتضامن	عدد مواطن الشغل المحدثّة
2016	70	1.828.851	365.770	1.463.082	124
2017	105	2.528.087	582.656	1.945.431	206
2018	171	5.588.821	1.288.562	4.300.259	347
2019	177	4.397.238	1.014.097	3.383.142	372
2020	8	227.874	52.553	175.321	18
المجموع	531	14.570.871	3.303.638	11.267.235	1067

جدول عدد 12: تطور كلفة الاستثمار منذ سنة 2016 إلى بداية سنة 2020:

السنة	كلفة الاستثمار	مساهمة الوزارة	مساهمة البنك التونسي للتضامن
2016	4.095.175	2.632.094	1.463.082
2017	8.661.129	6.715.697	1.945.431
2018	11.326.440	7.026.182	4.300.259
2019	14.853.603	11.470.462	3.383.142
2020	493.962	266.088	175.321
المجموع	*39.430.309	28110523	11.267.235

رسم بياني رقم 05: تطوّر معدل كلفة الاستثمار للمشروع الواحد للسنوات من 2016 الى 2019



5 البرامج الخصوصية المحدثة خلال سنة 2020 لمجابهة تداعيات جائحة كوفيد-19:

برنامج دعم المعينات المنزليّات خلال فترة الحجر الصّحي:

اعتباراً لأن النساء كنّ الأكثر عرضة لمجابهة التداعيات السّلبية لجائحة الكوفيد 19 لاسيّما خلال فترة الحجر الصّحي التي أفقدت العديد منهن لمواطن شغلهن، وضعت الوزارة برنامجاً خصوصياً لتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة من خلال اتخاذ إجراء استثنائي خاص بالنساء في وضعيات هشاشة اقتصادية وخصاصة اجتماعية والمنتميات للقطاع الغير المنظم والمتمثل في برنامج دعم المعينات المنزليات خلال فترة "الكورونا" عن طريق جمعيات القروض الصغيرة وذلك ضمن ملحق تكميلي ممضى بتاريخ 19 ماي 2020 بين الوزارة والبنك التونسي للتضامن.

وقد تم في هذا الإطار تنفيذ البرنامج بـ 24 ولاية على النحو التالي:

الولاية	عدد المنتفعات	كلفة الاستثمار (الوحدة: دينار)
تونس	100	100.000
بن عروس	100	100.000
أريانة	100	100.000
صفاقس	100	100.000
القيروان	60	60.000
قفصة	60	60.000
منوبة	80	80.000
بنزرت	91	80000
جندوبة	102	60000
توزر	60	60.000
مدنين	60	60.000
القصرين	60	60.000
زغوان	60	60.000
المنستير	100	100.000
سوسة	100	100.000
الكاف	60	60.000
نابل	80	80.000
سليانة	60	60.000
قبلي	60	60.000

60.000	60	قابس
80.000	80	المهدية
60.000	60	تطاوين
60.000	60	سيدي بوزيد
60.000	60	باجة
1760.000	1802	المجموع

6 تقويم برنامج "رائدة":

تم تقويم برنامج "رائدة" بدعم من منظمة العمل الدولية. وقد تضمنت المهمة عرضا للإطار العام لبرنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" منذ انطلاقه وأهدافه وأهم النتائج المسجلة من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- ✓ مدى استجابة مكونات البرنامج لحاجيات الفئة المستهدفة،
- ✓ تقديم أرقام وإحصائيات عن المشاريع المنجزة في إطار البرنامج والتمويل من طرف البنك التونسي للتضامن،
- ✓ ديمومة المشاريع المحدثّة،
- ✓ النفاذ إلى الأسواق وترويج المنتجات،
- ✓ النتائج المنتظرة للبرنامج،
- تجدر الإشارة إلى تميز برنامج "رائدة" من خلال:

- الإطار التشريعي: إرساء الأطر القانونية والمؤسسية لضمان تكافؤ الفرص،
- الموارد البشرية: الرفع من رصيد الموارد البشرية النسائية ورقمنة الوسائل المعتمدة،
- التمويل: تبسيط الإجراءات،
- المرافقة: وضع آليات مرافقة تُراعي مقاربة النوع الاجتماعي،
- المنهج القطاعي: تسهيل الوصول للأسواق وترويج المنتجات وتأمين سلاسل القيمة،
- الإعلام: التعريف بريادة الأعمال النسائية والترويج لها.

أما عن النتائج المسجلة من حيث عدد ونوعية المشاريع حسب القطاع فهي كما يلي:

نوعية المشاريع	القطاع	الملاحظات
المشاريع المتناهية الصغر	قطاع الخدمات: 1515	* لم يحدد البرنامج أولوياته القطاعية
	المهنة الصغرى: 1149	* لم يتمكن البرنامج من إدراج مقاربة النوع الاجتماعي
	الصناعات التقليدية: 838	* سيطرة قطاعي مؤسسات الطفولة والحلاقة والتجميل على نوعية المشاريع الممولة نظرا لضعف المبلغ المطلوب والتمتع بقرض دون فائض فأثبتت البرنامج قدرته التنافسية في هذا المجال (أقل من 10 آلاف دينار).
	الفلاحة: 111	
المشاريع الصغرى والمتوسطة	قطاع الخدمات: 331	* لم يحقق البرنامج أهدافه في هذا النوع من المشاريع ذات القيمة العالية نسبيا لوجود برامج منافسة أكثر تحفيزا من حيث شروط وقيمة التمويل وطرق الاستخلاص (من 10 إلى 100 ألف دينار)
	المهنة الصغرى: 184	
	الصناعات التقليدية: 10	* من الضروري تقويم درجة التركيز على المشاريع المبتكرة والحاجة إلى توفير الضمانات اللازمة.
	الفلاحة: 6	

7- مواصلة تنفيذ برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة": دراسة فنية حول المشاريع الممولة (نوفمبر 2021-فيفري 2022):

1.7- توزيع المشاريع المحدثة حسب الولايات:

تتوزع المشاريع المحدثة بين مشاريع متناهية الصغر ومشاريع صغرى ومتوسطة ويبلغ عددها 405 مشروعا باستثمارات تقدر بـ 3083.125 د، كالآتي:

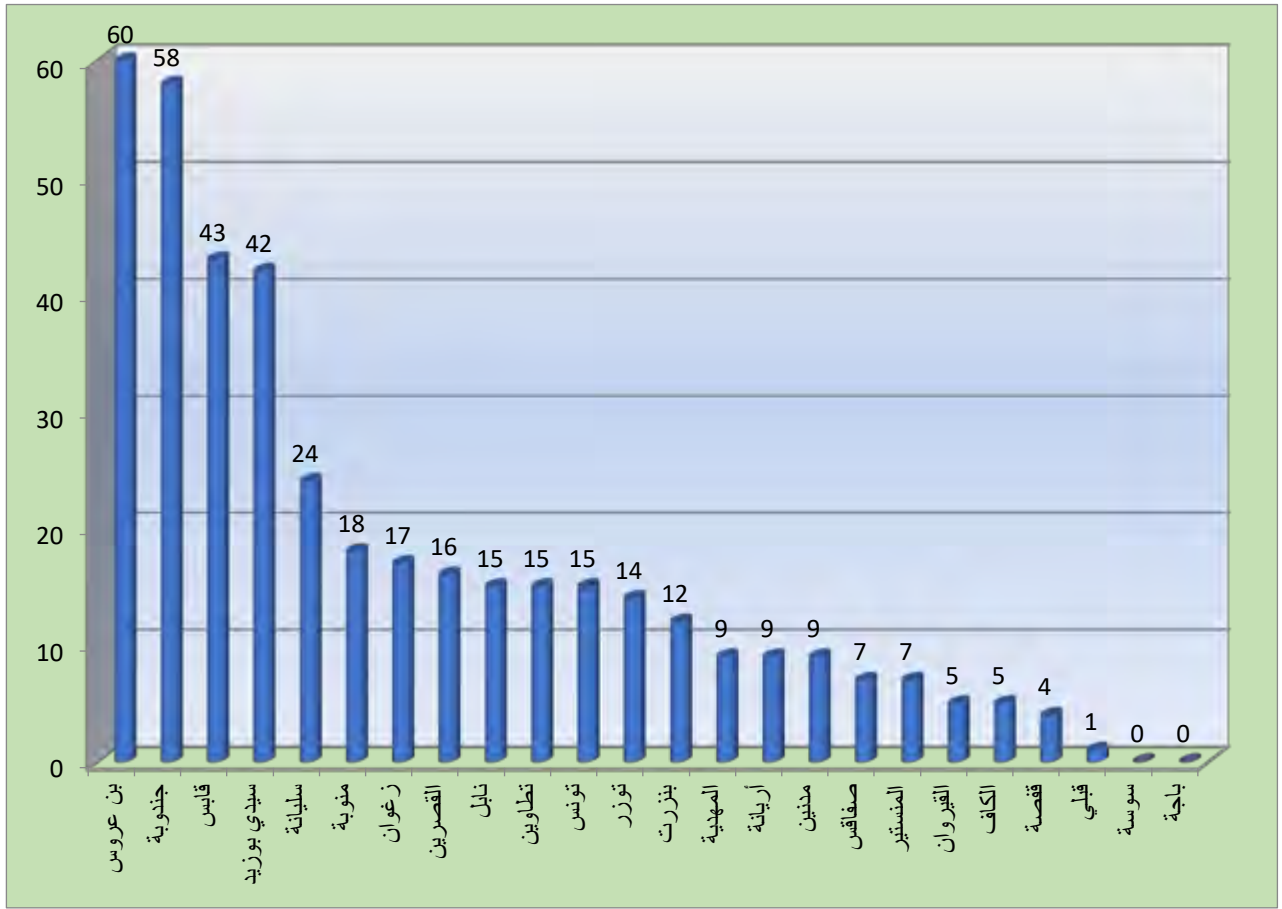
الجدول عدد 13: توزيع المشاريع الممولة وكلفة التمويل حسب الولايات (نوفمبر 2021-فيفري 2022)

ر/ع	الولاية	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار
01	بن عروس	60	506546
02	جندوبة	58	330379
03	قابس	43	286668
04	سيدي بوزيد	42	271545
05	سليانة	24	126400
06	منوبة	18	189690
07	زغوان	17	110174
08	القصرين	16	174313
09	نابل	15	135175
10	تطاوين	15	149864
11	تونس	15	110858
12	توزر	14	76166
13	بنزرت	12	105315
14	المهدية	09	68353
15	أريانة	09	97074
16	مدنين	09	77418
17	صفاقس	07	63557
18	المنستير	07	70454
19	القيروان	05	43619

41256	05	الكاف	20
38301	04	قفصة	21
10000	01	قبلي	22
00	00	سوسة	23
00	00	باجة	24
3083125	405	المجموع	

وقد شمل التدخل 22 ولاية وحازت ولاية بن عروس على النصيب الأكبر من المشاريع الممولة وعددها 60 مشروعا، تليها على التوالي كل من ولاية جندوبة بـ 58 مشروع وقابس بـ 43 مشروع وسيدي بوزيد بـ 42 مشروع.

رسم بياني رقم 6: توزيع المشاريع الممولة حسب ولايات التدخل
(نوفمبر 2021-فيفري 2022)



وتمثل المشاريع متناهية الصغر **95,66%** من جملة المشاريع المحدثّة ويبلغ عددها **387** مشروعا وباعتمادات تقدر بـ **2736.715**د، وفيما يلي ترتيب الولايات حسب المشاريع متناهية الصغر المحدثّة:

الجدول عدد 14: توزيع المشاريع متناهية الصغر الممولة وكلفة التمويل حسب الولايات
(نوفمبر 2021-فيفري 2022)

ر/ع	الولاية	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار
01	بن عروس	60	506546
02	جندوبة	56	285256
03	قابس	43	286668
04	سيدي بوزيد	42	261045
05	سليانة	24	126400
06	منوبة	14	109645
07	زغوان	17	110174
08	القصرين	13	101412
09	نابل	14	119009
10	تطاوين	14	122714
11	تونس	15	110858
12	توزر	14	76166
13	بنزرت	11	90542
14	المهدية	09	68353
15	أريانة	07	60242
16	مدنين	09	77418
17	صفاقس	06	50185
18	المنستير	06	53817
19	القيروان	05	43619
20	الكاف	05	41256
21	قفصة	03	25390
22	قبلي	01	10000
23	سوسة	00	00
24	باجة	00	00
المجموع		387	2736.715

وعلى غرار السنوات السابقة، لم يشهد نسق إحداث المشاريع الصغرى والمتوسطة تطورا حيث لم تحظ هذه الفئة من المشاريع إلا بـ 4,44% من جملة المشاريع المحدثّة ويبلغ عددها 18 مشروعا باعتمادات تقدر بـ 346.410 منها 69282 د مساهمة الوزارة (20%) و 277.128 د مساهمة البنك التونسي للتضامن (80%).

وفي إطار تشجيع بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة باعتبار قدرتها التشغيلية العالية، سيتمّ العمل على إرساء الآليات الكفيلة بدعم الريادة النسائية في هذا الاتجاه.

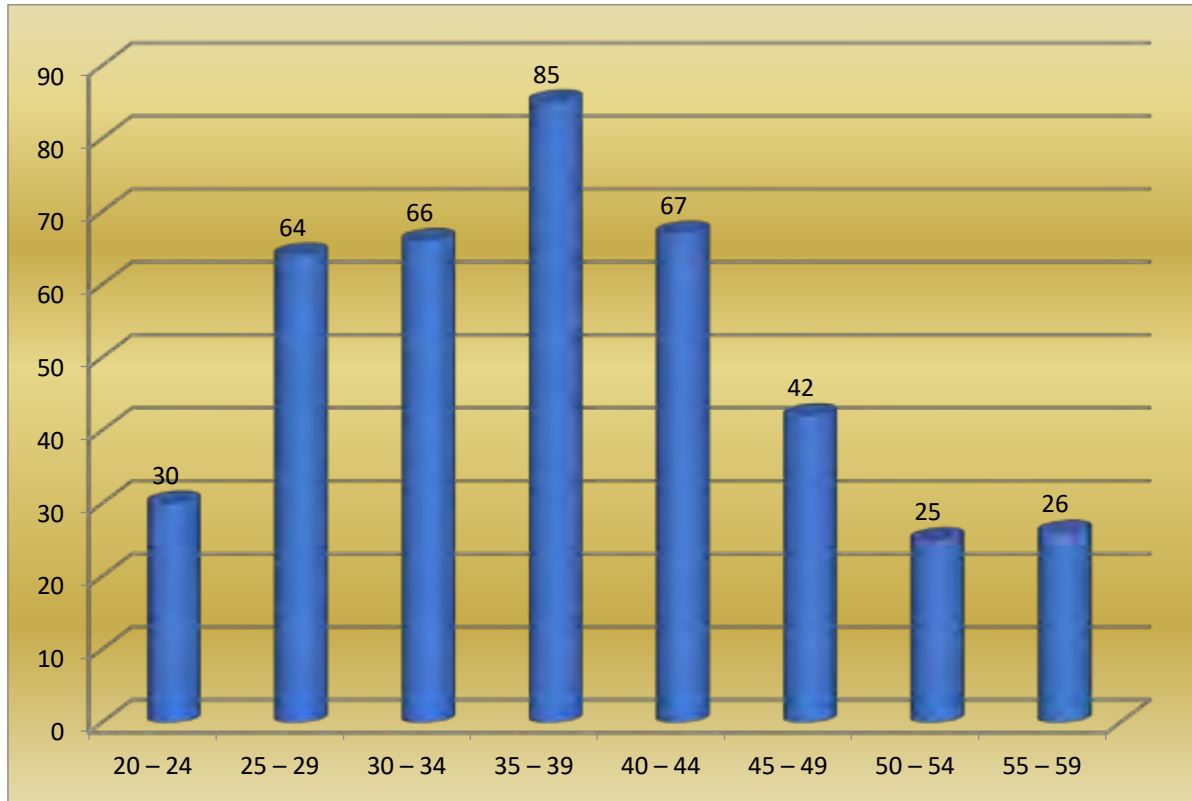
2.7 توزيع المنتفعات بالتمويل لبعث المشاريع حسب الفئة العمرية ونوعية المشروع:

يبين الجدول الإحصائي عدد 15 توزيع المنتفعات بالتمويل لبعث المشاريع حسب الفئة العمرية ونوعية المشروع، حيث استأثرت الفئة العمرية (35-39) النصيب الأكبر من مجموع المشاريع الممولة بنسبة تقدر بـ 21% مقارنة ببقية الفئات العمرية، كما تمثل الباعثات الشابات البالغات من العمر أقل من 35 سنة 39.5% من جملة الباعثات وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول عدد 15: توزيع المنتفعات بالقروض لبعث المشاريع حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	عدد المشاريع المحدثّة	نسبة باعثات المشاريع حسب الفئة العمرية من جملة المشاريع %	نوعية المشاريع	
			متناهية الصغر	صغرى ومتوسطة
20 – 24	30	7,4%	28	02
25 – 29	64	15,8%	62	02
30 – 34	66	16,3%	60	06
35 – 39	85	21%	80	05
40 – 44	67	16,55%	66	01
45 – 49	42	10,37%	45	0
50 – 54	25	6,17%	24	01
55 – 59	26	6,41%	25	01
المجموع	405	100%	387	18

رسم بياني رقم 7: توزيع المنتفعات بالقروض لبعث المشاريع في جميع الولايات حسب الفئة العمرية



يبين الرسم البياني رقم (07) توزيع المنتفعات بتمويل بعث المشاريع حسب الفئة العمرية وأهمية مشاركة الفئات النسائية الشابة (أقل من 35 سنة) في بعث المشاريع والانتصاب للحساب الخاص وهو ما يعكس نجاح برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية في استقطاب هذه الفئة التي تلاقي صعوبات في الاندماج في سوق الشغل وخاصة منهن صاحبات الشهادت العليا .

8. حوصلة التجربة:

شمل البرنامج مختلف المستويات التعليمية للمنتفعات (أميات، مستوى تعليمي ضعيف ومتوسط، صاحبات شهادت جامعية)، وقد تم حتى بداية 2022 تمويل 4868 مشروع نسائي. كما تم إلى حدود شهر فيفري 2022، استثمار اعتمادات تقدر بـ 42.513.434 د في الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة"، تتوزع حسب السنوات كالتالي:

الجدول عدد 16: تطور استثمارات برنامج "رائدة" بين سنتي 2016 و2022

الوحدة: الدينار

السنة	عدد المشاريع المحدثة	كلفة الاستثمار	مساهمة الوزارة	مساهمة البنك التونسي للتضامن
2016	522	4.095.175	2.632.094	1.463.082
2017	1255	8.661.129	6.715.697	1.945.431
2018	1023	11.326.440	7.026.182	4.300.259
2019	1622	14.853.603	11.470.462	3.383.142
2020	41	493.962	266.088	175.321
2022	405	3.083.125	2.805.997	277.128
المجموع	4868	42.513.434	30.916.520	11.544.363

وتنقسم المشاريع المحدثة بين مشاريع متناهية الصغر وتقدر بـ **4319** مشروعاً أي بنسبة **88,72%** من المشاريع المحدثة، أم المشاريع الصغرى والمتوسطة فتقدر بـ **549** مشروعاً أي بنسبة **11,27%** حوالي.

- ارتكز برنامج "رائدة" على أسس علمية ودراسات حول التمكين الاقتصادي للمرأة وريادة الأعمال النسائية، وقد عرفت حوكمة البرنامج النقائص التالية:
- غياب سياسة عمومية ورؤية واضحة وشاملة للتمكين الاقتصادي للنساء،
- تداخل وتشابه البرامج الوطنية والمؤسسية لريادة الأعمال النسائية،

- غياب الدراسات العلميّة حول ريادة الأعمال النسائيّة التي توفّر الإحصائيات حسب مقاربة النوع الاجتماعيّ.

كما عرف برنامج "رائدة " الصّعوبات التالية:

* صعوبة في تحديد مصادر التمويل،

* غياب المشاريع المبتكرة التي تعتمد التجديد،

* غياب آليات حوكمة واضحة للبرنامج،

* غياب ثقافة التنشئة على ريادة الأعمال: مشاركة ضعيفة للغاية للجامعات ومؤسسات التدريب المهني،

* غياب آليات التحفيز: الجوائز والمسابقات،

* غياب آليات النفاذ للأسواق.

التقويم (SWOT):

على المستوى الوطني والجهات الأكثر ديناميكية:

<u>نقاط القوة:</u>	<u>نقاط الضعف</u>
- نسيج اقتصادي مهم نسبيا خاصة بولايات تونس الكبرى والساحل، - ارتفاع معدل النساء الناشطات في الدورة الاقتصادية، - ديناميكية فعالة لتشجيع ريادة الأعمال النسائية، - إطار تفاعلي لدفع وتعزيز نسق ريادة الأعمال النسائية وتممينها، - نشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية والتعريف بها والترويج لها، - إرساء شبكة مهنية وديناميكية تجارية وتشجيع الاستثمار، - توفّر الدعم الفني الذي يسمح بقراءة أفضل للفرص، - توفّر المراكز القطاعية للتكوين، - توفّر حزمة من الخدمات والبنية التحتية المخصصة لدعم الصادرات، - توفّر صناديق الاستثمار.	- خدمة التدريب والتكوين لم تصل إلى المستوى المأمول مع تسجيل ضغط على ولايات تونس الكبرى، - ضعف التنسيق بين الهياكل العمومية، - لا يزال تتابع النمو دون المستوى الوطني المطلوب، - مشكلة امتلاك وسائل الإنتاج، - مشكلة الوصول إلى الخدمات والمواصلات في المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، - نقص التنسيق على المستوى المحلي والجهوي.

<u>المخاطر</u>	<u>الفرص:</u>
✓ التأخير في تفعيل حوكمة الاستثمار، ✓ الكثافة السكانية العالية، ✓ اللامركزية قد تشجع ديناميكية دعم ريادة الأعمال في مناطق دون أخرى.	✓ إحداث هيكل مركزي للمتابعة، ✓ تطوير الديناميكيات في منطقة الساحل / الشمال الشرقي، ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر وإطار التعاون الدولي يستهدف ولايات تونس الكبرى، ✓ برامج الدمج والدعم التي تقدمها المنظمات الدولية والشركات العالمية الموجودة.

على المستوى الجهوي:

<u>نقاط القوة:</u>	<u>نقاط الضعف:</u>
- خلق ديناميكية جهوية بين الهياكل الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة ووجود عديد البرامج (التعاون الألماني والتعاون الأوروبي ومنظمة العمل الدولية..)، - بنية تحتية مرضية قادرة إلى حد ما على استيعاب مبادرات خاصة في قطاع الخدمات والمهن الصغرى، - خلق مناخ اقتصادي يمكن أن تعتمد عليه الجهة في تنمية العديد من الأنشطة ذات الصلة.	- عدم تثمين ريادة الأعمال بصفة عامة وريادة الأعمال النسائية بصفة خاصة، - صعوبة الوصول إلى الخدمات وخاصة المواصلات، - ضعف التنسيق والربط مع ديناميكيات ريادة الأعمال الجهوية، - غياب سياسة تنشئة على ريادة الأعمال داخل الجامعات والمعاهد العليا، - ضعف ديناميكيات ومبادرات لاحتضان المشاريع، - ضعف النسيج الاقتصادي في المناطق الداخلية، - صعوبة الوصول إلى المعلومات وعدم توفر المعطيات الإحصائية،

- ضعف الديناميكية الموجهة نحو الشركات الناشئة، - نقص برامج التكوين والتدريب المهني، - بنية تحتية لدعم التدويل متوسطة الحجم إلى حد ما، - نقص في عدد الشركات المتوسطة الحجم الموجهة للتصدير، - تقييم متوسط إلى حد ما للوصول إلى خطوط التمويل.	
<u>المخاطر:</u>	<u>الفرص:</u>
✓ انخفاض هيكلي في قطاع السياحة أثر سلبيًا على سوق عرض وطلب المنتجات الحرفية المصنوعة محليًا، بالإضافة إلى القدرة التنافسية لنفس المنتجات المُخزّنة التي أثرت سابقًا على عدة مناطق داخلية، ✓ الاستراتيجيات الجديدة لترشيد استخدام المياه سيكون لها تأثير قوي على القطاع الفلاحي وبالتالي على صناعة الأغذية، ✓ منافسة برامج "المساعدة الاجتماعية".	✓ بنية تحتية (طرق سريعة) ومناطق صناعية تشجع على الاستثمار، ✓ دعم سلاسل القيمة كنقاط قوة للجهة من خلال التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، ✓ وجود مرجعية ثقافية وتاريخية للمنتجات المحلية، ✓ تطوّر النسيج الجمعياتي بالولايات الداخلية الذي سيمكّن من القرب من الفئات في وضعيات هشاشة.

SWOT

<u>نقاط القوة</u> - برنامج مستقر لفترة زمنية محددة في إطار مخطط قطاعي. - مؤسسات حكومية تشرف على برنامج رائدة. - قبول مجتمعي لبرنامج خاص بريادة الأعمال النسائية. - تمويل محدد مرتبط بالبرنامج باتفاقية شراكة مع البنك التونسي للتضامن، ديناميكية جهوية مهمة تترأسها المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة. - نشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية و التعريف والترويج لها،	<u>نقاط الضعف</u> - التصميم أغفل جانب التصور الاستراتيجي للقيادة، - الحوكمة على المستوى المركزي ركزت على الجانب العملي وإحداث المشاريع النسائية بعيدا عن نظرة شمولية للتنمية الجهوية، - قرارات إسناد القروض لا تخضع لمعايير واضحة للتمويل من ناحية الفئات المستهدفة، - آليات استقبال ومرافقة غير واضحة.
<u>برنامج رائدة</u>	
<u>المخاطر:</u> - التحديات المؤسسية والتغييرات المسجلة على مستوى الهياكل الحكومية، - صعوبة في توفير الاعتمادات من ميزانية الدولة، - الضغط على عديد القطاعات دون أخرى قد ينتج عنه عدم استدامة المشاريع، - عدم الاستقرار المحتمل والمطالب غير المدروسة والتي لا تساهم في خلق منوال تنموي جهوي.	<u>الفرص:</u> - استعداد عدد من المؤسسات الحكومية الفاعلة لدعم وتطوير البرنامج، - انخراط هام للنساء في ديناميكية ريادة الأعمال وخاصة في مرحلة التكوين، - انخراط عدد كبير من النساء الحاصلات على شهادات عليا، - رغم نقاط الضعف المرتبطة بالفئات الهشة (الأمية، الانقطاع المدرسي، الفقر...) أثبتن أنهن الأكثر قدرة على توظيف الأساليب المبتكرة.



من "رائدة" إلى "رائدات"

تمكين التونسيّات من المشاريع المتوسطة والكبرى



استفاد برنامج " رائدات" الجديد من التقويم النقدي لتعثرات برنامج " رائدة" ويظهر ذلك في الانتباه إلى نقاط ضعف التجربة الأولى والعمل على تجاوزها ومعالجتها في نسخة " رائدات".

وفي هذا الإطار سعت الوزارة إلى خلق تصور جديد لبرامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية ودعم ريادة الأعمال ليتم الاعتماد على التوجهات التالية:

- برنامج وطني متعدد الأبعاد يركز على التسيير الجهوي لدعم المبادرات التنموية في القطاعين العام والخاص ومختلف البرامج الموجهة لدفع المبادرة الاقتصادية بالتناسق مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية.
- اعتماد مقاربة أكثر وضوح وشمولية لريادة الأعمال النسائية خاصة في القطاعات الواعدة التي تعتمد التجديد والابتكار وتُثمن وتطور سلاسل القيمة مع تخصيص جزء هام من البرنامج لدعم ودفع ريادة الأعمال النسائية ذات القدرة العالية على الإنتاج والتطوير ودفع نسق التنمية،
- خلق آليات تمكن المرأة من التمتع بخدمات الدعم والمرافقة والتمويل والوصول إلى الأسواق في إطار مخططات جديدة تعتمد على نقاط القوة لكل طرف فاعل في تنفيذ مكوّنات البرنامج مع تنمية القدرة التنافسية وتثمين التجارب الناجحة،
- اعتماد مقاربة النموذج الثلاثي (القطاع العام/القطاع الخاص/ المجتمع المدني) لريادة الأعمال النسائية باعتباره الأكثر ملاءمة للوضع الراهن، مع الاستناد إلى نتائج الدراسات الخاصة بريادة الأعمال والإحصائيات لخلق تصور شامل ومشترك بين جميع الأطراف المتدخلة خاصة مع تسجيل خلل قطاعي للتمويل وبذلك يجدر الاعتماد على دراسة الجانب النوعي للمشاريع بحيث يكون تركيز الأنشطة الحالية مناسبة لاحتياجات السوق مع الإشارة إلى أن القروض النسائية المُسنّدة تكون غالبا موجهة لتوسعة المشاريع لا للإحداث،

- اعتماد الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة للوصول إلى الأسواق،
- آلية مراقبة وتقويم متناسقة مع أهداف ومؤشرات البرنامج مع الحرص على المتابعة والتقييم المرحلي طيلة فترة التنفيذ،

كما حدد برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية في نسخته الجديدة، بعد التقويم والمراجعة والوقوف على الصعوبات، فئات مختلفة للتدخل لكل منها برامجها وأهدافها وآليات دعم ومرافقة تراعي قدراتها وتستجيب لمتطلباتها كما يلي:

- نساء حاملات لأفكار مشاريع: في حاجة إلى الدعم والتدريب والمرافقة لإنشاء مخطط أعمال،
- نساء صاحبات الشهادات العليا في الفلاحة: دعم خصوصي لفائدة النساء الفلاحات المتحصلات على شهادات عليا في الفلاحة لبعث أو تطوير مشاريع من شأنها دعم الأمن الغذائي
- نساء رائدات في الطور الأول من إحداث المؤسسة: اتخاذ خطوات الإنتاج أو التسويق الأولى،
- صاحبات مؤسسات: يعملن على تنمية مشاريعهن وضمان ديمومتها،
- صاحبات المشاريع الصغرى والمتوسطة: لدعم المؤسسات الناشئة وبحث سبل التعاون الدولي،
- النساء الناشطات في القطاعات الغير مهيكلة: لتيسير مرورهن إلى القطاع المهيكل ودمجهن في الدورة الاقتصادية الجهوية والوطنية،
- الفئات النسائية الهشة: لتمكينهن اجتماعيا واقتصاديا (النساء ضحايا العنف، المُسرّحات من السجون، الأمّهات المنجبات خارج إطار الزواج ...).

هذا وسيتم ضبط أهداف جديدة للخطة الوطنية لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي قابلة للتقويم والمتابعة طيلة فترة تنفيذ البرنامج ومن أهمها:

- إرساء آلية واضحة لحوكمة البرنامج تُمكن من التقييم المرحلي،
- رسم خارطة وطنية لسلاسل القيمة المراعية للنوع الاجتماعي،
- إنجاز دراسة حول ريادة الأعمال النسائية،
- وضع مخطط تدريب ومرافقة لفائدة النساء لريادة الأعمال،
- إنشاء مخطط تمويل يستجيب لمتطلبات السوق ويعتمد مقاييس ميسرة،
- توسعة خط التمويل ليشمل إمضاء 3 اتفاقيات شراكة مع البنوك،

9. النتائج الأخرى المرتقبة:

يهدف البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي إلى وضع سياسة عمومية تُعزّز نسبة مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والرفع من نسبة تشغيليتها، وذلك باعتماد منهج تشاركي يجمع مختلف الأطراف المتدخلة ويقوم على وضع إطار قانوني يضمن التمكين الاقتصادي للمرأة، ويُرسّي سياسة حكومية تقوم على تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بالشراكة مع مختلف الهيئات وبرامج التعاون الدولي لضمان حوكمة البرنامج وإضفاء الفاعلية والنّجاعة على التّدخلات لفائدة الفئات ذات الأولوية.

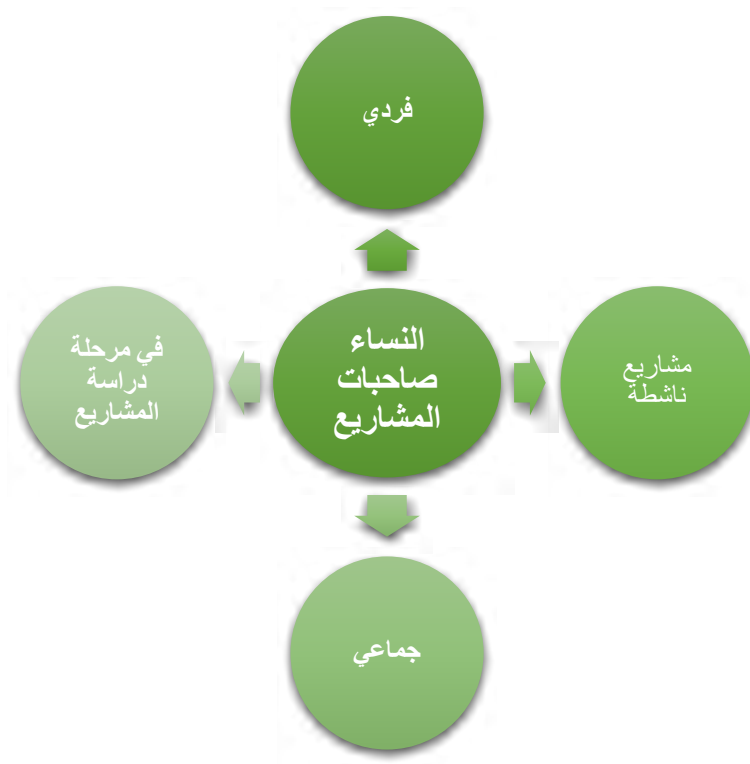
النماذج الجديدة التي ينبغي إدراجها في المخطط الجديد:

يندرج البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي ضمن سياسة حكومية تقوم على "تعزيز الاستثمار الإقتصادي القائم على المساواة بين الجنسين" من خلال:

- تطوير الآليات الضرورية للتمكين الاقتصادي للمرأة التي تُشجّع الاستثمار المراعي للمساواة بين الجنسين،
- تطوير سلاسل القيمة المراعية للنوع الاجتماعي وخطط العمل القطاعية من أجل تمثيل أفضل للمرأة في القطاعات المبتكرة والواعدة،
- تيسير انخراط النساء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- تعزيز إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني،

من حيث الأهداف :

يجب أن يحدد البرنامج الجديد النتائج المُتوقعة على الفئات التّالية:



ويتعين على البرنامج تحديد مخطط محدد للتدخل لكل هدف :

نساء راغبات في بعث
مشاريع

مبادرات راغبات في الانتصاب للحساب الخاص أو اللواتي
اتخذن الخطوات الأولى للقيام بها (مواكبة دورات تكوينية
لتطوير مخطط الأعمال، أو البحث عن التمويل...)

رائدات الأعمال في المرحلة
الأولى من بعث المشروع

• قمن ببعث المشروع أو (في مرحلة الإنطلاق)،
وتأمين التمويل (بمعنى الحصول على اتفاقية تمويل
من البنك أو التمويل الذاتي) واتخذن الخطوات
الأولى في الإنتاج أو التسويق

رائدات الأعمال الناشطة

توفير فرص استدامة المؤسسات
وتطورها

صاحبات المؤسسات
الصغرى والمتوسطة

• دفع الاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي

النساء الناشطات في القطاع
غير المهيكّل

• تيسير المرور من القطاع غير المهيكّل إلى المهيكّل
لضمان ظروف العمل اللائق

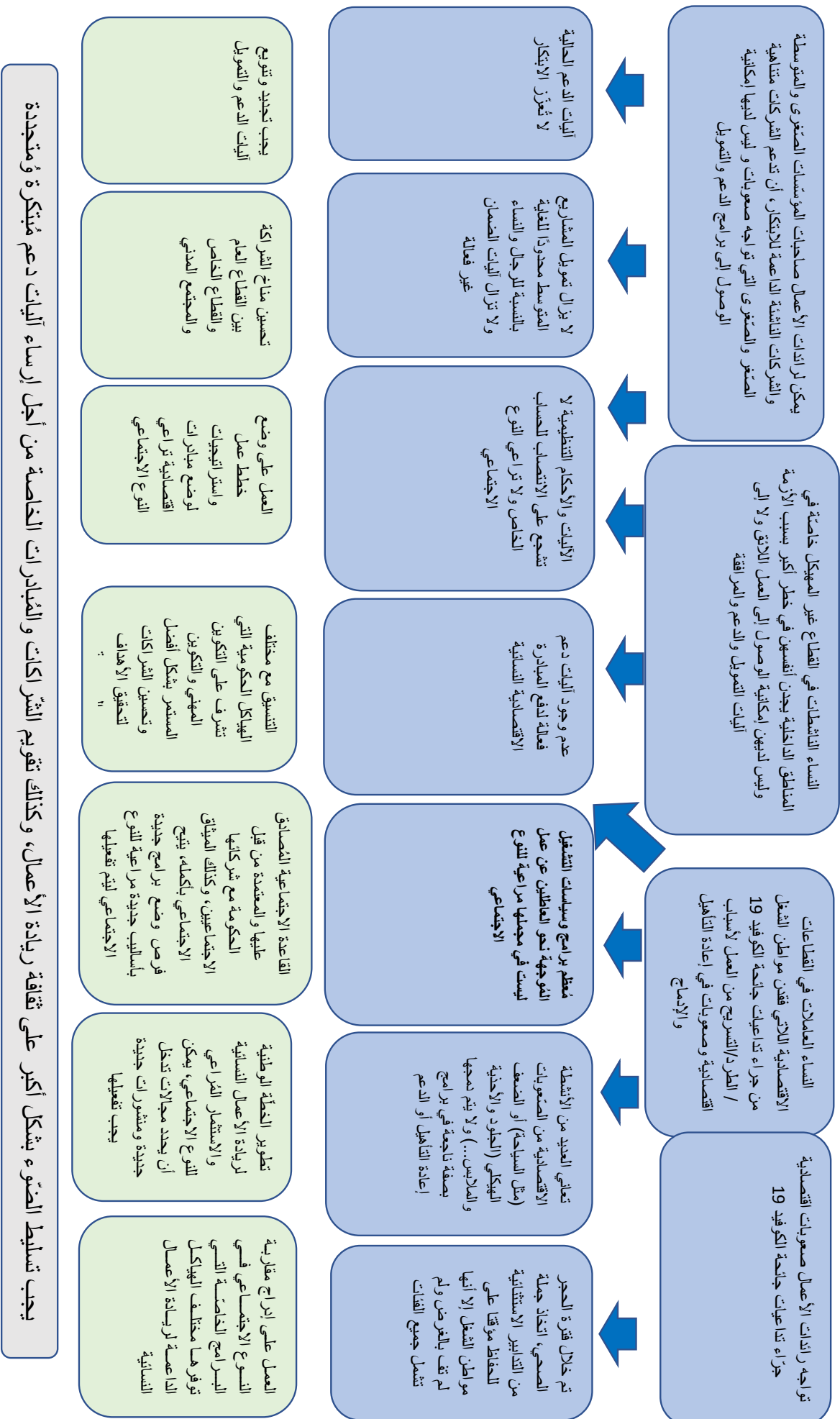
النساء ذوات الاحتياجات
الخصوصية

• النساء ضحايا العنف والسّجينات المُسرّحات من
السجن والمنجبات خارج إطار الزواج...

المرأة الفلاحة

النساء صاحبات الشهادات العليا في الفلاحة

التحليل السببي واستراتيجية نظرية التغيير



وإذا تم تشخيص واقع ريادة الأعمال ورصد نقاط الضعف والقوة ورصد الفرص المتاحة والصّعوبات في السياسات العمومية المنتهجة إلى حد الآن، وإعادة بلورة وتوجيه البرامج الحكومية،

وإذا تم اعتماد آليات متابعة وتقييم لهذه السياسات والبرامج من أجل تحديد الممارسات الجيدة والاستفادة من الخبرات

إذا تم تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية للمؤسسات المشاركة في دعم ريادة الأعمال وتطويرها من أجل وضع وتصميم وتنفيذ مناهج تكوينية جديدة تراعي النوع الاجتماعي لريادة الأعمال وإذا تم تطوير إطار التعاون والشراكة بين هذه المؤسسات والمجتمع المدني - بما في ذلك المنظمات المهنية - والقطاع الخاص،

إذا تمت مراجعة السياسات العمومية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، والاستفادة الجيدة من آليات التمويل المتاحة (خط التمويل الخاص بوزارة الأسرة والمرأة والطوقلة وكبار السن وخطوط التمويل الوطنية الأخرى (التشغيل، ...)، فسيضمن ذلك إرساء برامج جديدة داعمة لثقافة ريادة الأعمال النسائية وإعادة الإدماج المهني للنساء اللاتي تم تسريحهن من وظائفهن أو اللاتي يواجهن صعوبات في الاندماج في سوق الشغل، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات ونتائج الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال.

وإذا أصبح إدماج الأنشطة غير المهيكلة أكثر تطوراً وشمولاً، لا سيما في مجال المبادرة الذاتية مع التركيز على القطاع الفلاحي

فإن، رائدات الأعمال وغيرهن من المنتسبات لحسابهن الخاص اللاتي يعانين من صعوبات اقتصادية وصعوبات في الوصول إلى مصادر التمويل وآليات الدعم والنفاز إلى الأسواق سيستفدن من الدعم الفني والمالي في إطار الشراكة مع المؤسسات المعنية، التي تعمل على تعزيز القدرة التشغيلية والقادرة على تنفيذ خطط إعادة تأهيل الأنشطة الاقتصادية من خلال المبادرة الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي، إلى جانب تعزيز القيمة المضافة لأنشطتها، ودعم سلاسل القيم والابتكار من أجل تسييج اقتصادي متنوع ومستدام.

وبالمثل، فإن رائدات الأعمال سيكون قادرات على الاستفادة من برامج الدعم والتكوين والمراقبة من أجل تعزيز اندماجهن الاقتصادي، والحصول على حقوقهن الاجتماعية بهدف تعزيز قدرتهن على الصمود.

10. النتائج المرجوة من البرنامج الجديد لريادة أعمال النساء

الهدف النهائي للبرنامج هو تمكين رائدات الأعمال اللواتي يعملن لحسابهنّ الخاص من التمتع بقدر أكبر من المرونة في مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، من خلال :

(1) مهارات أفضل،

(2) قدرة أكبر للشركات المتأثرة بالأزمة الصحية و/أو الضعيفة على التّحول إلى قطاعات واعدة أخرى و/أو اكتساب مهارات جديدة ضرورية للاندماج في مرحلة ما بعد الكوفيد19 مثل الوصول إلى خدمات دعم عامة أفضل ومزيد التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك المنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيين،

(3) تيسير الوصول إلى التمويل و بآليات ضمان فعالة.

الصلة بأهداف التنمية المستدامة:

الهدف 5: تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين

5-1- وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

الأهداف:

- بلغت نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية النشيطة 26,8 % في الربع الأخير من عام 2019، بينما تم وضع مؤشر خلال المخطط الخماسي للتنمية 2016 / 2020 يتمثل في تحقيق نسبة 35 % بحلول عام 2020. ويمكن ربط هذا المعدل بعدد من التحديات فيما يتعلق بهذا البرنامج، وهي:

○ الارتباط بدورة حياة المرأة العاملة حيث يلاحظ انخفاض كبير من 25 سنة إلى 40 سنة، ويمكن أن يسهم العمل وبيئته والحصول على الخدمات وفرص إعادة التكوين في تحقيق ذلك،

○ الارتباط بانخفاض معدلات توظيف خريجات التعليم العالي وبوجود المرأة في عدد من القطاعات الخاصة، وهنا أيضا يتعلق الأمر بمكان عمل المرأة.

- لا يزال معدل بطالة النساء مرتفعاً إلى حد كبير إذ بلغ 21,7% في الربع الأخير من عام 2019 مقارنة بمعدل 12,1 % للرجال. كما أدركت نسبة بطالة النساء صاحبات الشّهادت العليا 38,1% في الربع الأخير من سنة 2019 مقابل 15,7 % للرجال.

- ويتمثل التحدي الرئيسي الآخر هنا فيما يتعلق بهذا البرنامج في احتمال تعرّض المرأة لمزيد من الهشاشة في مواجهة الأزمة والوباء نظراً لتواجدها المفرط في القطاعات الهشة (المؤسسات الصّغرى في الإكساء والملابس والجلود والأحذية والتعليم والتكوين الخاص والشخصي...).

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تشير الدّراسات التي أجرتها الأمم المتّحدة إلى أن الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء في العالم تبلغ 23 % ولا تزال تتطلب 68 سنة لتحقيق المساواة في الأجر حيث يبلغ معدل مشاركة المرأة في سوق العمل 63 % ومعدل مشاركة الرجل 94 %.

ولكن علاوة على ذلك فإن معدل التحاق الشّركات التونسية بنظام الضّمان الاجتماعي أخذ في التحسّن وهو تحدّ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعيّار إدماج العمل غير الرسمي. ومن ثم فإن الفرصة التي تتيحها القرارات الحكومية الأخيرة لتيسير إضفاء الطابع الرسمي على الانضمام إلى المجلس الوطني للضمان الاجتماعي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار كواحد من المؤشرات المستهدفة للبرنامج.

كما ينبغي أن يدمج البرنامج الممارسات الجيّدة والنّوصيات والمعايير ذات الصّلة لضمان إسهام البرنامج عموماً في تحسين العمل اللائق وذلك من خلال أعمال المساعدة التقنية التي يضطلع بها بما في ذلك مع منظمة العمل الدولية بشأن مفهوم العمل اللائق وتحديد هذه الأعمال.

8-2 تحقيق مستوى عالٍ من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة،

8-3-تنويع السياسات المُوجَّهة نحو التنمية والتي تعزّز الأنشطة الإنتاجية، وخلق فُرص العمل اللائقة وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار وتحفيز نمو المؤسسات مُتناهية الصِّغر والصغرى والمتوسطة وتسهيل اندماجها في القطاع المهيكل، من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية،

فيما يتعلق بهاتين النقطتين، وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، سيتعين على البرنامج أن يستهدف دعم وتوجيه المشاريع المُحدثة من أجل التشجيع على الابتكار واعتماد التقنيات الحديثة ضمانا لقدرة تشغيلية أفضل.

8-5- بحلول عام 2030 ، تحقيق التشغيل الكامل والمُنتج وضمن العمل اللائق والأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

8-8 الدفاع عن حقوق العُمال، وتعزيز السّلامة في مكان العمل وضمن حماية جميع العُمال، بما في ذلك اللاّجئون ، وخاصة النساء، وأولئك الذين يعملون في ظروف غير مستقرة.

يجب أن يستفيد البرنامج من نتائج تقويم المشاريع المُنجزة في مجال ريادة الأعمال، والعمل على إرساء إطار جديد للعدالة الاجتماعية، والعمل على تثمين الجهود المبذولة لتحسين المهارات في مجال الصحة والسلامة المهنيّة في مكان العمل .

وهذا ما يستوجب إعادة النظر في الإطار القانوني ومراجعة آليات التكوين من خلال تنقيح لمجلة الشغل والاتفاقيات ذات الصلة.

وبناء على ذلك وكما تم ذكره أعلاه ، فإن تحسين التنسيق في تنفيذ البرنامج يشمل أوّلا ثلاث وزارات وهي:

- وزارة الأسرة والمرأة والطفولة و كبار السن
- وزارة التشغيل والتكوين المهني
- وزارة المالية

كما أن هذا البرنامج سيكون فرصة لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني.

الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة

10-2 تمكين جميع الأشخاص بحلول عام 2030 ، من خلال تعزيز اندماجهم

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بغض النظر عن السن أو نوع الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو المركز الاقتصادي أو غيره.

وفي هذا السياق يجب الاستفادة من نتائج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وخاصة من خلال الديناميكيات الجهوية التي تم إرساؤها.

10-4 اعتماد سياسات تشمل الميزانية والضرائب والرعاية الاجتماعية وتحقيق المزيد من المساواة تدريجيا.

11. إطار التدخل المنطقي

ملائمة المشروع مع التوجهات الاستراتيجية للدولة وبرامج الدعم

النتائج المتوقعة على النحو المبين في المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 (انظر لاحقاً، التوافق المحتمل مع الخطة الجديدة التي سيتم وضعها 2023-2025):

- 1 - دمج أشمل عن طريق التشغيل مع جميع الشركاء في التنمية،
- 2 - تعزيز تحديد فرص العمل /الشغل، لا سيما في المناطق الداخلية والقطاعات الهشة، من خلال فهم احتياجات النسيج الاقتصادي وتوجيه طالبي الشغل من خلال خطط إعادة التكوين والتأهيل المهني والدعم الشخصي،
- 3 - تحسين فاعلية وكفاءة سياسات التشغيل النشطة، وتحقيق المعيار تقدم بنقطة مئوية واحدة من نسبة النمو، ممّا يوفر 20000 فرصة عمل

- (4 - تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات التي تُقدّم التكوين والتعليم لإتاحة استجابة أفضل لاحتياجات المناطق وتحسين قابلية تشغيل الخريجين والمتكويين،
- (5 - دعم الإشراف والتوجيه لطالبات الشغل من أجل تعزيز إدماجهن وحصولهن على العمل اللائق،
- (6 - وضع إطار قانوني عالمي لتيسير الاندماج الاجتماعي والصّحي للعاملين في القطاع غير المنظم

النتيجة المرتقبة كما هو مذكور في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة التنموية / إطار مفاهيمي للنتائج:

2.2 الأنموذج الاقتصادي الشّامل والمستدام والمرن:

النتيجة 1: تنفذ الدولة نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والشاملة والمستدامة والمرنة التي تخلق الثروة والوظائف

النتيجة المرتقبة كما هو مذكور في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة التنموية / إطار مفاهيمي للنتائج:

2.2 الأنموذج الاقتصادي الشّامل والمستدام والمرن:

النتيجة 1: تنفذ الدولة نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والشاملة والمستدامة والمرنة التي تخلق الثروة والوظائف

2.3 الحماية الاجتماعية والنفاذ العادل إلى الخدمات الاجتماعية:

النتيجة 1: تقوم السلطات العامة بوضع ومراقبة وتقييم الإصلاحات الاجتماعية القائمة على الأدلة والقائمة على الإنصاف بطريقة تشاركية

إشارة إلى البرنامج الوطني للعمل اللائق 2017-2022 العقد الاجتماعي، بدعم من منظمة العمل الدولية

الأولوية 2: التشغيل والتكوين المهني

- 2.1 إجراء إصلاح شامل لنظام التعليم في مراحله المختلفة
- 2.2 تطوير استراتيجية وطنية للتشغيل بمشاركة فاعلة للشركاء الاجتماعيين
- 2.4 نظام جديد لتنمية المهارات مفيد لديمومة المؤسسة، وإعادة الإدماج المهني للعمّال المُسرّحين
- 2.5 إنشاء آلية وطنية لرفع مستوى المؤهلات والمهارات المهنية
- 2.7 إصلاح أدوات المرافقة والدّعم للباحثين عن عمل
- 2.8 يتم تنفيذ الانتقال التدريجي من الاقتصاد غير المهيكّل إلى نظام مهيكّل من خلال تحسين التّكوين في هذا المجال

12. التوجهات الكبرى للبرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية

والاستثمار المُراعي للنوع الاجتماعي "رائدات"

1. برنامج مُتعدّد الأبعاد على نطاق وطني، بتنفيذ ومتابعة جهوية، يُعزّز مطابقة المبادرات الإنمائية الخاصة وبرامج التعاون الدولي مع سياسة عمومية شاملة لدعم المبادرة الخاصة من خلال تكريس دعم ناجع ودائم لرائدات الأعمال.

2. تثمين تجارب ونجاحات رائدات الأعمال، ولا سيما المُبتكرات، في القطاعات الواعدة و/أو منتجات الجهات، وذلك في المناطق ذات الأولوية وفي الأحياء الشّعبية ذات الكثافة السكانية، مع مشاريع ذات خصوصية تستهدف فئات مُحدّدة متعدّدة من النساء ذات الوضعيات الهشة إلى النساء ذوات القدرات العالية.

3. تعزيز النّفاذ إلى آليات المرافقة والتّسويق والتمويل في إطار مُخطّطات جديدة تركز على نقاط القوة لكل مُتدخل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في التنفيذ وتكرس مبدأ التّنافس وتبادل المعارف.

4. تعزيز الخدمات وآليات الدعم والمرافقة في إطار مقارنة جديدة للشّراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، مع إعطاء الأولوية للوسائل الرّقمية في المتابعة والدعم.

5. حوكمة مُعزّزة للبرنامج الوطني تستند على وحدة خاصة وآلية للمتابعة والتّقويم والمساءلة والتعلم مُصمّمة مع البرنامج الوطني ومُثبتة طيلة فترة التنفيذ مع منظومة إعداد التقارير للمؤسّسات الحكومية وكذلك للفئة المستهدفة وخاصة رائدات الأعمال.

الفئات المستهدفة

- رائدات ذات الأولوية: يخصّ هذا الخط تمويل مشاريع النساء في وضعيّات هشاشة (نساء ضحايا العنف، نساء مُسرّحات من السّجون، نساء في المعتمديّات ذات الأولوية...).

- رائدات سلاسل القيم: يخصّ هذا الخط تمويل مشاريع النساء في سلاسل القيم التي يتم اختيارها ويكون التمويل تحفيزيا في إطار تمويلات البنك التونسي للتّضامن.

- رائدات مُساندات: يخصّ هذا الخط مساندة المشاريع التي تشكو صعوبات اقتصادية ويكون التمويل تحفيزيا في إطار تمويلات البنك التونسي للتضامن.
- رائدات مبتكرات: يخصّ هذا الخط مساندة الاستثمار في المؤسسات الناشئة.
- رائدات تطوير: يخصّ هذا الخط تمويل تطوير و/أو توسعة مشاريع ومؤسسات لنساء ويكون التمويل خطأ مع البنوك الخاصة والعمومية.
- رائدات متضامنيات: يخصّ هذا الخط تمويل مشاريع النساء المُجتمعات في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويكون التمويل تحفيزيا في إطار تمويلات البنك التونسي للتضامن.
- رائدات فلاحات: برنامج خصوصي يهدف الى تعزيز نفاذ المرأة الفلاحة إلى كافة البرامج المطروحة وسيُخصّص برنامج رائدات نتائج مُرتقبة خاصة بالمرأة الفلاحة من صاحبات الشهادت العليا وذلك بـ:

- تخصيص ميزانية خصوصية في كافة البرامج،
- برنامج تعزيز قدرات ومرافقة خصوصية بالشاركة مع الوزارات المعنية والمُنظّمات المهنية والمجتمع المدني الشريك.

13. المحاور الكبرى للبرنامج الوطني الجديد "رائدات"



14. خطة تنفيذ البرنامج:

تحديد سلاسل القيم حسب الولاية

• ورشة عمل استشارية على المستوى المركزي

- جلسة تبادل متعددة الأطراف مع ممثلي البنوك والوزارات:
 - وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن،
 - وزارة الفلاحة الموارد المائية والصيد البحري
 - وزارة التشغيل والتكوين المهني
 - وزارة المالية
 - وزارة الاقتصاد والتخطيط
 - وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
 - البنك الوطني الفلاحي
 - البنك التونسي للتضامن
 - بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- ترجيح المعايير الأربعة في مصفوفة المقارنة بعد التعاون والتشاور مع الجهات المعنية الحاضرة:
 - مؤشر الإدماج الاجتماعي والجنس = 40%
 - مؤشر الاقتصاد والتشغيل = 40%
 - مؤشر النظام البيئي والمؤسسات = 10%
 - مؤشر الابتكار والاستدامة = 10%

• ثلاث (3) ورشات عمل جهوية

- جلسة تمهيدية لمقاربة سلاسل القيم بحضور ممثلين عن المندوبيات الجهوية لشؤون الأسرة والمرأة
- دورة تكوينية حول منهجية حساب المصفوفة المقارنة لسلاسل القيم

تقديم الدعم المالي من خلال توفير خطوط تمويل جديدة

سوف يتم إعداد مخططات التمويل لـ:

➤ الأنشطة التي تعتمد سلاسل القيم المراعية للنوع الاجتماعي في كل ولاية، مع إحداث خط تمويل خاص بالفئات الهشة (بما في ذلك النساء في المناطق الريفية، والنساء المُسرَّحات من السجن، والأمهات المنجبات خارج إطار الزواج)،

➤ الأنشطة المُبتكرة التي تصل إلى مستوى استثمار يفوق 150 ألف دينار.

- و ذلك في إطار إحداث خطوط تمويل خاصة ببرنامج رائدات بالشراكة مع البنوك التالية :

○ البنك التونسي للتضامن:

- رائدات سلاسل القيمة
- رائدات مساندات
- رائدات ذات أولوية
- رائدات متضامات
- رائدات فلاحات

○ البنك الوطني للفلاحي:

- رائدات مساندات
- رائدات متضامات
- رائدات سلاسل القيمة
- رائدات فلاحات

○ بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

- رائدات مُبتكرات
- رائدات تطوير
- رائدات سلاسل القيمة

○ صندوق الودائع والأمانات:

الذي يعمل على دعم الاستثمارات في مجال السياحة البديلة والمستدامة وفق مقاربة تضامنية شاملة وتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي سيكون تأثيرها ملموساً في منطقة التدخل.

توفير الدعم التقني

تُخصّص هذه المرافقة للراغبات في بعث المشاريع وذلك عن طريق:

- دليل الدعم للمستفيدات من برنامج رائدات،
- برامج المرافقة المحدثّة لتيسير النّفاذ إلى الأسواق وتسويق المنتجات.

إرساء حوكمة البرنامج:

تتمّ مأسسة برنامج ريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي من خلال إحداث وحدة تصرف مركزية تعمل على:

- المتابعة والتقويم
- التمويل
- المرافقة

تطوير المواصفات للمنصة الرقمية للجهات الفاعلة في ريادة الأعمال بما في ذلك دعم مراقبة البرامج والمستفيدات من البرنامج

منصة رقمية = مساحة عمل افتراضية:

- منصة رقمية لتقريب الخدمات،
- منصة رقمية لتحديد أدوار كل جهة فاعلة من أجل الحصول على مزيد من الشفافية والمراقبة ومتابعة جميع المشاريع التي سيتم تنفيذها.
- مساحة عمل افتراضية تسمح بمشاركة المعلومات المفيدة مع مختلف الجهات المعنية بريادة الأعمال بشكل عام، وريادة الأعمال النسائية بشكل خاص، وكذلك مع المستفيدين المعنيين.
- تشكيل لجنة فنية على المستوى المركزي والجهوي تُعنى بتنفيذ وحوكمة البرنامج، وينبغي للجنة المتابعة للمشروع أن تكون قادرة على:
 - تحديد محاور المنصة،
 - تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية التي يمكنها النفاذ إلى المنصة الرقمية والجهات الفاعلة في إدارتها،
 - تحديد طبيعة ومصادر المعطيات التي ستُغذي المنصة (إحصائيات، معلومات، دراسات، تكوين ...).
- ويتطلب ذلك ما يلي:
 - إشراك ممثلي المجتمع المدني والجهات المعنية: وضع إطار عملي وملاحق تعديلية للاتفاقيات الموقعة وتعيين أعضاء اللجنة بموجب قرار صادر عن السيدة الوزيرة المسؤولة عن شؤون المرأة (المالية، البنوك الشريكة)،
 - تحديد نقاط الاتصال على المستوى المركزي والجهوي: تحديد الجهات الفاعلة في اللجنة الفنية (الوزارات وممثلي المجتمع المدني)،
 - المتابعة والتقويم: إعداد دليل للإجراءات، إحداث وحدة مركزية لإدارة تنفيذ البرنامج ومتابعته مع الحرص على إنجاز التقويم النصف مرحلي لرصد الإشكاليات وتجاوز الصعوبات.

استراتيجية الاتصال

- التعريف ببرنامج "رائدات" من خلال:

- إنشاء آلية اتصال وطنية وجهوية: تطوير مهام التنسيق والاتصال ومنحها لجهات التنسيق المركزية والجهوية،
- الخطط العملية للاتصال: تحديد الأنشطة وقنوات الاتصال مع مُراعاة خصوصية كل منطقة.

رزمة تنفيذ البرنامج

2025	2024	2023	2022		العناصر
			السداسي الأول	السداسي الثاني	
					تعميم رائدات ذات الأولوية
					رائدات سلاسل القيم
					رائدات مُساندات
					رائدات مُبتكرات: انطلاق المرحلة النموذجية
					تعميم رائدات تطوير
					رائدات مُتضامات: انطلاق المرحلة النموذجية
					رائدات فلاحات: انطلاق المرحلة النموذجية
					تحديد سلاسل القيم حسب الولاية
					تقديم الدّعم المالي من خلال توفير الخطط المالية
					توفير الدّعم التقني
					إرساء حوكمة البرنامج
					استراتيجية الاتصال

الفهرس

- 1- تقديم
- 2- طرق تدخل البرنامج
- 3- الاعتمادات التي تم رصدها لتنفيذ البرنامج إلى حدود نهاية سنة 2019
- 4- توزيع المشاريع المُحدثة حسب الولايات
- 5- تطور استثمارات برنامج "رائدة" بين سنتي 2016 و2019
- 6- تقويم برنامج "رائدة"
- 7- مواصلة تنفيذ برنامج دفع المُبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة": دراسة فنية حول المشاريع المُمولة (نوفمبر 2021 - فيفري 2022)
 - 1.7- توزيع المشاريع المُحدثة حسب الولايات
 - 2.7- توزيع المنتفعات بالتمويل لبعث المشاريع حسب الفئة العمرية ونوعية المشروع:
- 8- حوصلة التجربة
- 9- النتائج الأخرى المُنتظرة
- 10- النتائج المُنتظرة من البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المُراعي للنوع الاجتماعي "رائدات"
- 11- إطار التدخل المنطقي
- 12- التوجّهات الكبرى للبرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المُراعي للنوع الاجتماعي "رائدات"
- 13- المحاور الكبرى للبرنامج الوطني الجديد "رائدات"
- 14- خطة تنفيذ البرنامج

فهرس الجداول

- جدول رقم 01: الاعتمادات التي تم رصدها لتنفيذ برنامج رائدة 2015 – 2019
- جدول رقم 02: تنفيذ البرنامج بين سنتي 2016 و2020
- جدول رقم 03: أنواع المشاريع المُنجزة ومُساهمات الأطراف المتدخلة
- جدول رقم 04: عدد المشاريع متناهية الصغر وعدد مواطن الشغل المُحدثة
- جدول رقم 05: عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة المُحدثة
- جدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للمشاريع والتمويل من سنة 2016 إلى سنة 2019
- جدول رقم 07: ترتيب الولايات حسب عدد المشاريع والتمويل من سنة 2016 إلى سنة 2019
- جدول رقم 08: ترتيب الولايات حسب عدد المشاريع والتمويل من سنة 2016 إلى سنة 2019
- جدول رقم 09: تطور استثمارات برنامج "رائدة" بين سنتي 2016 و2019
- جدول عدد 10: تطور الاستثمار في المشاريع المُتناهية الصغر بين سنة 2016 وبداية سنة 2020
- جدول عدد 11: تطور الاستثمار في المشاريع الصغرى والمتوسطة بين سنة 2016 وبداية سنة 2020
- جدول عدد 12: تطور كلفة الاستثمار من سنة 2016 إلى بداية سنة 2020
- جدول عدد 13: توزيع المشاريع الممولة وكلفة التمويل حسب الولايات (نوفمبر 2021 - فيفري 2022)
- جدول عدد 14: توزيع المشاريع مُتناهية الصغر الممولة وكلفة التمويل حسب الولايات (نوفمبر 2021 - فيفري 2022)
- جدول عدد 15: توزيع المُنتفعات بالقروض لبعث المشاريع حسب الفئة العمرية
- جدول عدد 16: تطور استثمارات برنامج "رائدة" بين سنتي 2016 و2022

فهرس الرسوم البيانية

- رسم بياني رقم 01: تطور عدد المشاريع الممولة بين سنتي 2016 و2019
- رسم بياني رقم 02: نسبة المشاريع الممولة من سنة 2016 إلى سنة 2019 حسب نوع القرض
- رسم بياني رقم 03: عدد المشاريع الممولة حسب الحجم
- رسم بياني رقم 04: كلفة استثمار وزارة المرأة والأسرة وكبار السن والبنك التونسي للتضامن في برنامج "رائدة"
- رسم بياني رقم 05: تطوّر معدل كلفة الاستثمار للمشروع الواحد للسنوات من 2016 الى 2019
- رسم بياني رقم 6: توزيع المشاريع الممولة حسب ولايات التدخل (نوفمبر 2021 - فيفري 2022)
- رسم بياني رقم 7: توزيع المنتفعات بالقروض لبعث المشاريع في جميع الولايات حسب الفئة العمرية

ع/ر	المندوبية الجهوية	الهاتف	الفاكس	العنوان	البريد الإلكتروني
1.	ولاية تونس	71.905 157	71.905 158	33 شارع خير الدين باشا تونس 1000	comreg.tunis@maff.gov.tn
2.	ولاية أريانة	71.719 174 71.719 177 71.719 179	70.730 675 70.730 664	13 نهج بلحسن جراد، الحي الإداري 2080 أريانة	comreg.ariana@maff.gov.tn
3.	ولاية بن عروس	71.312 402	79.354 264	01 نهج الفوز المدينة الجديدة 2063 بن عروس	comreg.benarous@maff.gov.tn
4.	ولاية منوبة	71.600 933	71.600 934	نهج البرتقال منوبة	comreg.lamanouba@maff.gov.tn
5.	ولاية بنزرت	72.424 633	72.424 633	16 نهج اليونان الطابق الرابع - بنزرت	comreg.bizerte@maff.gov.tn
6.	ولاية الكاف	78.225 511	78.228 313	عمارة عبد الحميد الماجري نهج المحطة 7100 الكاف	comreg.lekef@maff.gov.tn
7.	ولاية جندوبة	78.612 017	78.604 350	60 نهج الحبيبي ثامر عمارة كريم الصدغياني 8100 جندوبة	comreg.jendouba@maff.gov.tn
8.	ولاية باجة	78.452 427	78.452 427	نهج الحبيبي حداد - ص ب عدد 9000 / باجة 9000	comreg.beja@maff.gov.tn
9.	ولاية سليانة	78.874 100	78.873 726	شارع الحبيب بورقيبة نهج أبو القاسم الشابي 6100 سليانة	comreg.siliana@maff.gov.tn
10.	ولاية زغوان	72.681 174	72.681 108	حي المنزه قبالة المدرسة الإعدادية - حي العرائس زغوان 1100	comreg.zaghouan@maff.gov.tn

ع/ر	المندوبية الجهوية	الهاتف	الفاكس	العنوان	البريد الإلكتروني
11	ولاية نابل	72.236 218	72.236 218	شارع الحبيب ثامر عمارة 115 الطابق 3 و 4 – 8000 نابل	comreg.nabeul@maff.gov.tn
12	ولاية سوسة	73.383 377	73.382 178	شارع ابن خلدون عمارة بوذخان الطابق 2 سوسة 4003	comreg.sousse@maff.gov.tn
13	ولاية المنستير	73.466 977	73.466 977	حي النصر عزيز الفول نهج سالم بشير – 5000 المنستير	comreg.monastir@maff.gov.tn ,
14	ولاية المهدية	73.697 821	73.693 012 73.697 820 73.697 821	نهج أشبيلية – قبالة مكتب البريد 5100 المهدية	comreg.lamahdia@maff.gov.tn
15	ولاية صفاقس	74.402 160	74.415 304	شارع 14 جانفي نهج أحمد علولو إقامة الرضا الميزانين 3027 صفاقس	comreg.sfax@maff.gov.tn
16	ولاية القيروان	77.232 622	77.231 036	54 شارع أبي زمعة البهلوي 3100 القيروان	comreg.kairouan@maff.gov.tn
17	ولاية سيدي بوزيد	76.627 220	76.627 945	نهج السويس خلفه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 9119 سيدي بوزيد	comreg.sidibouزيد@maff.gov.tn
18	ولاية القصيرين	77.411 185	77.411 106	16 شارع الحسين زروق حي النور 1200 القصيرين	comreg.kasserine@maff.gov.tn
19	ولاية قايس	75.274 433	75.238 567	359 شارع محمد علي الطابق 2 قايس 6001	comreg.gabes@maff.gov.tn
20	ولاية قفصة	76.203 150	76.203 150 76.227 544	عمارة أبو القاسم الشابي الطابق 2 شارع فلسطين حي النور 2100 قفصة	comreg.gafsa@maff.gov.tn
21	ولاية قبلي	75.490 862	75.490 476	42 شاعر الشهداء قبلي 4200	comreg.kebeli@maff.gov.tn

ع/ر	المندوبية الجهوية	الهاتف	الفاكس	العنوان	البريد الإلكتروني
22	ولاية توزر	76.477 012	76.477 012	156 شارع فرحات حشاد طريق نقطة نزل عائشة سابقا الطابق 1 و 2 توزر	<u>comreg.tozeur@maff.gov.tn</u>
23	ولاية مدينين	75.631 802	75.631 803 75.647 523	22 شارع الطيب المهيري مدينين 4100	<u>comreg.medenine@maff.gov.tn</u>
24	ولاية نطاوين	75.851 602	75.861 742	نهج الحبيب الغفور ص ب - عدد 307 نطاوين 3200	<u>comreg.tataouine@maff.gov.tn</u>





البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية



وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Séniors
Ministry of Family, Woman, Childhood and seniors

02، نهج عاصمة الجزائر- تونس 1001

02, Rue d'Alger – 1001 Tunis

Tél : 71252514

